



اجتماع طارئ اليوم لوزراء الخارجية العرب

6

دعوات نيابية لمعالجة حساب العهد وتحصيل المستحقات الحكومية

مجلس الأمة يوافق على تقرير «الميزانيات» بشأن النفقات الرأسمالية وميزانية هيئة الطرق وحسابها الختامي



د. نايف الجحرف يتحدث في جلسة أمس

تصوير: محمد صابر

- ◆ إعادة «قصر العدل» و«حديقة الشهيد» إلى الديوان الأميري
- ◆ مطالبات نيابية بإلغاء هيئة النقل وإسناد مهامها وميزانيتها لوزارة الأشغال

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن هناك تقارير إيجابية على أداء الحكومة، وإن رئيس مجلس الوزراء يتابع السياسة العامة والوزراء يقومون بأعمالهم على الوجه الأكمل.

وأشار الصالح إلى أن عدد المناقصات التي تم رفعها لمجلس الوزراء 41 مناقصة تمت الموافقة على 9 منها فقط، مؤكداً أن هناك لجنة فنية مكلفة بدراسة أي خلاف مع ديوان المحاسبة.

بدوره أكد وزير المالية د. نايف الجحرف أن (المالية) استطاعت معالجة 700 مليون دينار من حساب العهد حتى الآن، مؤكداً حرص الوزارة على تحصيل كل مستحقات الحكومة وفقاً للإجراءات القانونية.

وأشار إلى وجود فريق يعكف على إعادة وصياغة مرسوم إعداد الميزانية الذي مضى 40 عاماً ويأتي في دور الانقضاء المقبل وسيتم إعادة هيكلة وزارة المالية.

وأكد أن تحصيل المستحقات الحكومية تتم الآن عن طريق قضايا منظورة بالقضاء وأن جزءاً منها صرف للموظفين وجار استردادها كما أن هناك مبالغ يتم تسديدها كل ثلاثة شهور من مؤسسة البترول.



مشاورات جانبية

وقال إن وزارة المالية خاطبت جميع الجهات الحكومية حيث قامت الكثير منها بتسديد المبالغ المستحقة عليها وإن غالبية هذه المبالغ عبارة عن مطالبات حكومية.

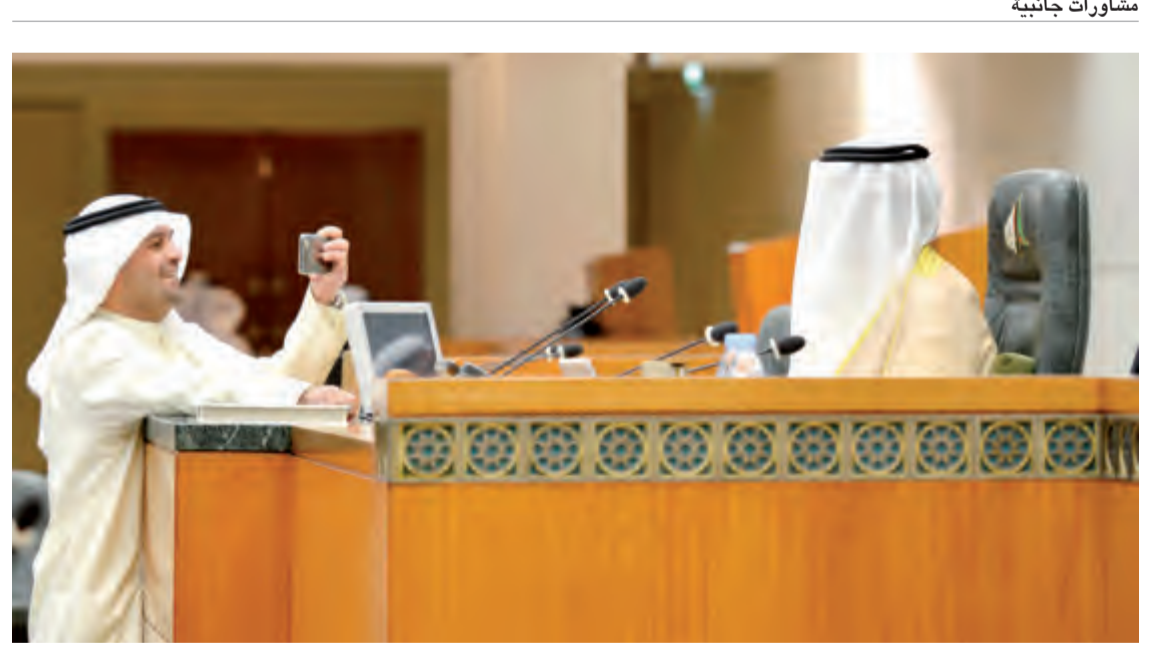
وأضاف أن الوزارة زودت مجلس الأمة بالمعلومات والمراسلات التي تمت في عملية التحصيل، مؤكداً أنه سيتم تزويد لجنة الميزانيات بالنتائج.

وقال وزير التجارة والصناعة خالد الرضوان إن هناك تنسيقاً بين وزارتي التجارة والتربية لربط مخرجات العمل، مؤكداً أن ذلك يحتاج إلى وقت لتطبيقها على أرض الواقع.

من جانبهم رأى نواب أن هناك ضعفاً في التنسيق بين الأجهزة الحكومية ومشاكل في الدورة المستندية، داعين إلى معالجة تلك الاختلالات.

وطالبوا بإلغاء هيئة الطرق، متسائلين كيف يستطيع هؤلاء الوزراء إدارة البلد في ظل إدارة حكومية مترهلة؟

وأشاروا إلى أن هناك مبالغ غير محصلة تبلغ ملياريين و200 مليون دينار وأن بعض التقارير تؤكد عدم قدره الدولة على جمع هذه المبالغ.



أنس الصالح يأخذ «سيلفي»

أكثر من 40 سنة ينظلمها.

وأشار عبدالصمد إلى أن 88% من إيراداتنا نفطية والصرف الجاري 83% والاستثمارات الرأسمالية 17% فقط وهذا خلل كبير.

ورأى أن الحكومة تتحدث عن تطبيق الضريبتين المضافة والانتقائية بينما توجد مستحقات بمليارين و200 مليون دينار لم تتسلفها، وطالب وزير المالية بتزويد (الميزانيات) بالمعلومات التي ذكرها في اللجنة، مشيراً إلى أن هيئة الطرق لم تفعل منذ عام 2014 حتى الآن.

وأشار إلى أن اللجنة تعتمد على ديوان المحاسبة وجهاز الرقابين الماليين في تزويدها بالمعلومات، مؤكداً أن وزارة المالية تراقب ديوان المحاسبة وتضع الملاحظات والمخالفات كافة.

الحكومية إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليها، ووافق المجلس أيضاً على إعادة مشروع ميثاق الأميرية مع تعهد حكومي بأن يكون آخر مشروعين ينفذهما الديوان.

وخلال المناقشة قال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد إنه يفترض أن تكون الميزانية ترجمة للخطة والبرنامج الحكومي، معتبراً أن الهيكل الإداري في الدولة بحاجة إلى إعادة نظر.

وأضاف أن عدم دقة تقدير بنود الميزانية بسبب كثرة المناقشات وحساب العهد يعد تجاوزاً لقانون الميزانية.

وطالب عبدالصمد بإعادة النظر في قطاع الميزانية بوزارة المالية لأن الميزانية تضاعفت أكثر من 15 مرة ولا يزال قانون ماضي عليه

وافق مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية أمس على مشروع القانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2016/2017، ومشروع القانون برابط ميزانيتها للسنة المالية 2019/2018.

ووافق المجلس على ما ورد بتقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن اعتماد تقديرات توجيه (3) النفقات الرأسمالية الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة).

كما وافق المجلس على تقرير لجنة الميزانيات بشأن اعتماد تقديرات توجيه (3) النفقات الرأسمالية - الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) وتقرير (المحاسبة) بشأن المناقصات التي عرضت على ديوان المحاسبة ورفضها ومن ثم لجأت الجهات

أدان الممارسات الصهيونية

عبد الصمد يشيد بصمود الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه



عدنان عبد الصمد

أصدر النائب عدنان عبد الصمد بياناً صحافياً استنكر فيه الممارسات الصهيونية بحق أبناء الشعب الفلسطيني ويؤكد أن الفلسطينيين سطوروا أزوع ملاحم المطالبة بحقوقهم.

وجاء في نص البيان: بسم الله الرحمن الرحيم «و لا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون» ندين وبشدة عريضة الكيان الصهيوني التي جرت خلال اليومين الماضيين واستخفافه بالدماء والأرواح الفلسطينية التي راحت ضحية ممارسات هذا الكيان السرطاني المزروع في بدن الأمة الإسلامية والعربية والتي راح ضحيتها العشرات من أبناء الشعب الفلسطيني الأبي المظلوم.

فالممارسات الصهيونية والتي تعد جرائم حرب دولية وفق الميثاق الأممي تجاه الشعب الأعرل البريء المطالب بحقوقه المغصوبة، جاءت تزامناً مع يوم الأرض ويوم العودة للفلسطينيين المهجرين، وهو ما يدل على ضرب هذا الكيان الغاصب لكل الأعراف الدولية والإنسانية عرض الحائط، وهو ما لا يدع للشك بأن الصهاينة هم أبعد ما يكون عن المنظومات والأعراف والمواثيق الدولية.

وبحجم الإدانات والشجب للكيان الصهيوني تقف وقفة إجلال وتحية كبيرة للشعب الفلسطيني وللأمة الفلسطينية التي تسطر أزوع الملاحم للمطالبة بحقوقها في وجه هذا الكيان المحتل وإن كانت المواجهة بالحجارة مقابل أعنى الأسلحة وتزف أبناءها طفلاً وشاباً وشبية شهداء وقرايين من أجل قضيتهم في حالة من الصمت المريب للمجتمع الدولي المدعي للإنسانية، فابن إنسانية منظمات المجتمع الدولي مما يحصل في فلسطين الأبية، وأين الإدعاءات الأميركية بالذات بحقوق الإنسان والطفل مما يحدث فوق الأراضي الفلسطينية وهي التي نقلت سفارتها إلى القدس المحتلة في يوم الأرض وبشكل متعمد كأنها تتحدى الإرادة

الدولية بذلك بشكل عام والإرادة الإسلامية بشكل خاص كونها أولى القبلتين.

وفي هذا الإطار نستنكر أيضاً الصمت الدولي تجاه المجازر المتكررة للكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة ونطالبها بوقف جادة أمام هذه العريضة الصهيونية، كما لا يسعنا إلا أن نشيد بالموثقف الكويتي الرسمي الرفض للمجزرة الصهيونية من خلال دعوتها لاجتماع طارئ للجلسة الأمن لمناقشة هذه المجزرة.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نتضرع إلى الله عز وجل مع اقتراب شهر رمضان المبارك بأن يعجل في انتصار أهلنا في فلسطين لتعود حرة أبية والقدس عاصمتها الأبدية.

الطبباطي يسأل الرشيدي عن طلب «الكهرباء والماء» تمديد ترخيص العمالة بعد انتهاء العقد



وليد الطبباطي

وجه النائب د. وليد الطبباطي سؤالاً إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي طالب فيه تزويده بالآتي:

1- نسخة من العقد رقم 2013/4725 (2014)، مع بيان تاريخ بداية ونهاية العقد وهل يوجد تمديد للعقد؟

2- هل خطوت الهيئة العامة للقوى العاملة لتمديد ترخيص العمالة بعد نهاية العقد؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من الخطاب والسند القانوني لهذا الإجراء.

3- هل توجد عقبات واجهت وزارة الكهرباء والماء أثناء تنفيذ هذا العقد؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى بيان هذه العقبات.

هل يوجد إشعار أو غرامات ضمن بنود هذا العقد؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة منها.

عسكر العنزي يسأل عن خطة «الصحة» لمعالجة التكدس وزحمة المراجعين في عيادات العلاج الطبيعي



عسكر العنزي

وجه النائب عسكر العنزي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود قال في مقدمته:

يعتبر العلاج الطبيعي من أحدث فروع الطب الحديث؛ ويلجأ إليه لعلاج الإصابات الناجمة عن الحوادث، ولعلاج الأمراض المستعصية على الطب التقليدي، وقد نلاحظ ازدياد في الأونة الأخيرة كثرة التردد من قبل المراجعين على عيادات ومراكز العلاج الطبيعي والتي تشهد ازدياداً كبيراً وكثافة في أعداد المرضى، الأمر الذي يعكس في تحديد مواهب زمنية تصل أحياناً إلى شهرين كاملين وبسبب ذلك بدوره معاناة شديدة خاصة بالنسبة للطلاب والموظفين الذين يجدون صعوبة في التوفيق بين واجباتهم الدراسية والوظيفية وبين متابعة العلاج في الفترات الصباحية التي يعمل فيها عيادات العلاج الطبيعي.

وطالب إفادته وتزويده:

1- هل للوزارة خطة لمعالجة مشكلة التكدس وزحمة المراجعين في عيادات العلاج الطبيعي؟ إذا كانت الإجابة بنعم فهل تشمل الخطة إنشاء مستشفى جديد متخصص في العلاج الطبيعي لمقابلة الطلبات والاحتياجات المتزايدة؟

2- هل لدى الوزارة نية لإنشاء مراكز

متخصصة في العلاج الطبيعي في كافة مراكز الرعاية الصحية والأولية في المحافظات المختلفة؟ 3- هل قامت الوزارة بدراسة خيار فتح مراكز العلاج الطبيعي خلال الفترة المسائية لتخفيف الضغط على هذه المراكز في الفترة الصباحية ولتتمكن الطلاب والموظفين من متابعة العلاج في غير ساعات الدراسة والعمل).